



منها الملك عظيم نظامه

3875

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلقنا من طينته وخلقنا له واصفيا له جميع ما هو له في
 كسب الوجود على ما يدركه الصدر الباهر ودفع اوجدهم خصت
 لنا طين في كلامه وكفى حتى في الوجود واعلم ان الوجود مع مصدا
 بعينه في الفارسيه ^{والمقصود} منها ليس مع حقيقيا
 وهو امر اعتباري استراعي ^{الواقعي} مصداق الموجود الذي يدور عليه ^{الحي}
 والحذف ما وقع فيه وان ارجع لعصم صلات ذلك فاعلم ان
 الاصطلاحات النفعية في الوجود خمسة الاول استراعي الوجود الذي
 الموجود من كفاية ^{الثاني} في الصماية الوجود ^{الثالث} الاحقالي ^{الرابع}
 البانته الوجود لها ^{الخامس} الوجود عليها ^{السادس} الوجود ^{السابع} الوجود ^{الرابع} الوجود ^{الخامس} الوجود ^{السادس} الوجود ^{السابع} الوجود
 الاول مسبوب ^{الثاني} الوجود ^{الثالث} الوجود ^{الرابع} الوجود ^{الخامس} الوجود ^{السادس} الوجود ^{السابع} الوجود
 الذي به الموجود وترتبات النار على ما يدركه ^{الاول} الوجود ^{الثاني} الوجود ^{الثالث} الوجود ^{الرابع} الوجود ^{الخامس} الوجود ^{السادس} الوجود ^{السابع} الوجود

هم صدر رجب حيث قالوا الموجود لو وجد لعروض حصة الوجود
كان او ممكنا وانما لم يدر القول الا السمع مقبول لا يفهم من
ظاهر عبارته في حكمة الاشراق قال الوجود يلعب بجمع واحد على كونه
واحد والالان وهو من مجموع مقول الهم من كل واحد وكذا
مفهوم الهمنة مطلقا والشيء وحقيقته والذات على الاطلاق فتد
ان هذه المعانيات عقيدة صرفة ثم قال ان اتباعا حيث ليسوا
كل امرئ في الاليسات على الوجود والوجود قد يلزم على النسب الى
الاشياء كما يلزم الوجود في البيت وفي السوق وفي الدرس والغيث
وفي الزمان وفي المكان ولفظ الوجود مع لفظ في في الكل مع
واحد ولفظي بارا الروايات كما يلزم ان يوجد كائنا في كذا
على الذات ونحقيقه كما يلزم ذات الشيء وحقيقته ووجوده في
ولفظة في يوجد اعتبارا بلفظ الهمنة في الاليسات هي رتبة
ما يلزم الناس من لفظ الوجود فالكلام على ما ليس له معنى او فهم
يدعون ببيان في دعاءهم لا على ما ياضون من اجل الاشياء
توليفة لشيء آخر انتهى الاكبر على ان قوله قد يلزم على الله وحقيقته
يدل على انه في قولنا وجود الشيء مع حقيقة الشيء وذا قد عبر

عن اصنافه الحقيقية والذات التي هي من الاعيان رات العينية
الا ههنا هي رتبة الوجود فاني فصل ان الصفات تنفك ما لها
وجود في الدين والعين كالبياض والابليس وجود الاله في
وجوده العين في الدين كالموجود على الان في حركته
المحمولة على ريد فان قولنا ريد في في الاعيان ليس معناه ان يكون
لها صورة في الاعيان فانه ريد في انه لا يدرم من كون الشيء
حقيقا في الاعيان ان يكون له رتبة ما بين رتبة على الشيء في
الاعيان فذلك لا يدرم من كون الشيء موجودا في الاعيان ان يكون
لوجود ما بين رتبة رتبة على الشيء في الاعيان فالوجود وصفه عينية
يصعب العقل تارة الا ما في العقل تارة الى ما في رتبة
وتارة الى ما في الدين وتارة في حكم صلا مطلقا في رتبة
الا الطرفين الوجود الامكان والاستباح والوحدة وكونها
كلها من هذا القيس قال اوضح هذا في اخر من افصل ان الاسباب
بعيد عن مثل هذا التفسير على الباب كيف وقد بالغ هذا
الحجة في ان السبب في رتبة الوجود لا يدرم من رتبة على ما في
في الاله ما به الاشتراك ما به الامتياز وقد نفس الاله بالمثل وقد
في الوجود والشيء وقد نفس في رتبة السبب في رتبة في
حقيقة العقول المعروفة والنفوس المحمودة وانما في الوجود والدين

لفظ على ان اهميات محولة بالجعل البسيط والوجود المنفرد
بالج من توالج نفور فالهمزة نفور والهمزة قبله مثل الوجود
المنفرد فكيف يكون هذا الامر المنفرد في منادى الواقع عند
ومعصود الشئ ان الوجود والظاهرة طفلي صرف بمعنى ان نفسه
مع اعتباري ليس كسائر الامور ان يكون مصداقاً له في الحقيقة
فان مصداقها وضع خاص راد على حقيقة كسائر الدلائل التي
اقامها بعد تمامها يعطى مد ومعنى العبارة الاخرى ان لفظ الوجود
يبدل بالاشارة الى الضم في على معان الاول مع المصدر
قد عبر عنه في الشئ وان راد به لفظ الوجود قد لفظ على الشئ
الثاني في الشئ كونه الاجابة وان راد به لفظ الوجود ولفظي بازاء اللفظ
والثالث نفس حقيقة الشئ المنفرد وهو الوجود الحقيقي الذي هو الوجود
الاشياء والاشياء لفظه وقد لفظ على الحقيقة والادوات وهذا
الذي ذكرنا من معنى الوجود ما نفهم الناس من لفظ الوجود
والاول امر عقلي صرف ليس له راد كما وبان ان الشئ
نفس حقيقة الاشياء فلا وجود للانضمام اصلاً فان كان الوجود
عند الشئ من معنى اخر برهونه منضماً الى اهميات الامكانية
فهم يعرفون ببيانته ولا يفتي بهم القول بان الشئ
فان ما هو اعرف عند الناس لا يصلح للانضمام ولا مصداق

ايضا مرفضا فان قد بان لك ان هذا الشيء حاصل لعدم الوجود
الذي به موجوده الاشياء وانما في ان الوجود امر مضموم وفيه
احتمالات ثلثة الاول ان الوجود مضموم في جميع الموجودات
والثاني انه مضموم في الممكن دون الواجب خيل في ان
انه مضموم في الواجب دون الممكن وايضا لم يرد احد والاول
في الممكن والثاني في الممكن في الوجود الحقيقي على ما
ان الممكن امر مشترك بين الواجب والممكن وعلى ما
ان الممكن وجود الممكن مخالف لوجود الواجب لعدم
الامتناع كخلاف وجود الممكن الثالث ان الوجود امر منفصل
عن الحقيقة الموجودة اي امر مبين لها فلا يكون مباحا
جميع الموجودات بل بعضها ويكون عين لبعضها فممكن
في الواجب مباح في الممكن وايضا ذهب بعض الاقدمين
من اليونانيين الى الوجود واجب بنفسه قائم بذاته
فكل الموجود على الممكن في هذا التقدير كل الشئ على ما
اقبل في هذا الرابع انه ليس للموجودات بالسر لو كانت
واجبة او ممكنة فوجود كل صفة اما ان يكون مخالفا لوجود صفة
اخرى ويكون اطلاق لفظ الوجود عليها كما اطلق لفظ الوجود

ن
عيسى

العين على معانيها او يكون حقيقة واحدة مستمرة في جميع حركات
ويكون ما به الاشتراك على ما به الاختيار واصله ان الوجود حقيقة
واحدة قد تكلمت وتغيرت بدلتها فصارت حقائق مختلفة والاول
مدى الى الحق الشغرى وفيه انما في مدى بل لا بدح من الفرق
بين الواحد الحق حتى لا يكون مصداق الواحد مصداق الحق مع
توضيحهما هو الوجود والفرق من وجهي الاول على طور الصواب
ادافا التما اذ اقيم فيهما ان الحقيقة الوجودية مطلقة باللسب
التفصلات عنها حقيقة واحدة متوحدة بدالة مستغنية عن كل
قديم ازلا سرمدى ليس فيها سائبة التغير والاختلاف والوجود
بمفيدة حقائق اطلاقية ومطلقة حقيقة واجبة في الحق بالادكانية
لا يمكن ان يكون واجبة ولا حقيقة الواجبة يمكن ان لا يكون حقيقة الوجود
اي هذه الذات باطلة في حد نفسها لكن لما تقرر ان الحق على
لا يثبت عليه الاثار فالحق من الذات الاقدس بالاي وليمون
به التقرر في حقيقة الغيبة لا على الثابتة وليمون افا هذه
به التقرر في الشبهة الذي لا يثبت عليه الاثار بل في بعض الاثار
ولا يثبت عليه الاثار التي استعدت الا على الثابتة في محصور
اعلمى بها وها التقرر فخاص عن الذات بالاختيار وليمون

بدان نور بالوجود و افاضه عنه بالفيض همقدس به اخصه
ما قلوبا و لکن لم یستلوا علیه و یبذلوا عقبه بل احواله عطا
مکاشفانیم

شیخ در جواب ده آیه و سوره اعراف
از سر تا آخر
نموده الال و جواب نوارط رب العالی
رب العالی و رب العالی و رب العالی
مکاشفانیم

